

مرسوم سلطاني

رقم ٩٩/٤٦

بتحويل الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية

إلى شركة مساهمة عمانية مقفلة (ش.م.ع.م)

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الاساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ .
وعلى قانون الشركات التجارية رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته .
وعلى المرسوم السلطاني رقم ٨٠/٤٣ بإنشاء الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية .
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

مادة (١) : تحول الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية إلى شركة مساهمة عمانية مقفلة تسمى «الشركة العمانية للاتصالات» (ش.م.ع.م) مملوكة بالكامل للحكومة وذلك إعتباراً من تاريخ العمل بهذا المرسوم .

مادة (٢) : مدة الشركة خمس وعشرون سنة قابلة للتجديد .

مادة (٣) : يؤول إلى الشركة جميع أصول وخصوم الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية، وكذلك جميع الحقوق العينية والشخصية المقررة للهيئة وتتحمل بالتزاماتها . كما يؤول إليها السجلات المحاسبية والدفاتر الخاصة بالهيئة .

مادة (٤) : يكون المركز الرئيسي للشركة مدينة مسقط . ويجوز لها أن تنشئ فروعاً أو مكاتب في الداخل أو الخارج .

مادة (٥) : غرض الشركة إنشاء وتشغيل شبكات الاتصالات داخل البلاد وربطها بدول العالم، وفقاً للخطة التي يضعها مجلس إدارة الشركة، في إطار السياسة العامة للدولة .

وللشركة في سبيل ذلك على وجه الخصوص القيام بالأعمال الآتية :

- أ - إنشاء شبكات الاتصالات في جميع أنحاء السلطنة .
- ب - تقديم خدمات الاتصالات في مختلف المناطق .
- ج - إدارة وصيانة المنشآت والأجهزة والمعدات اللازمة لتقديم خدمات الاتصالات .
- د - تطوير مرفق الاتصالات بما يكفل الوصول إلى المستويات العالمية في هذا المجال .
- هـ- تنفيذ المشروعات اللازمة لتحقيق أغراضها أو المرتبطة بهذه الأغراض .
- و - التعاون مع شركات وإدارات الاتصالات الخارجية لتحقيق أغراض الشركة .
- ز - إنشاء شركات جديدة أو المشاركة في شركات قائمة تعمل في مجال نشاطها أو مجالات مرتبطة أو مكملة لنشاطها .

مادة (٦) : يحدد رأس مال الشركة المرحص به في ضوء ما يسفر عنه تقييم أصول وخصوم الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية .
ويحدد رأس المال المصدر للشركة بمبلغ خمسين مليون (٥٠.٠٠٠.٠٠٠) ريال عماني .

مادة (٧) : يقسم رأس مال الشركة إلى أسهم متساوية . القيمة الإسمية لكل منها ريال عماني واحد .

مادة (٨) : يشكل مجلس إدارة الشركة على النحو التالي :

- | | |
|---------------|--|
| رئيساً | ١ - وزير البريد والبرق والهاتف |
| نائباً للرئيس | ٢ - وزير المواصلات |
| عضواً | ٣ - وكيل الشؤون المالية بوزارة المالية |

- ٤ - وكيل وزارة الإعلام
عضواً
- ٥ - الرئيس التنفيذي للشركة
عضواً
- ٦ - ممثل عن وزارة الدفاع يختاره الوزير المسؤول عن شؤون الدفاع
عضواً
- ٧ - مستشار الاتصالات بوزارة البريد والبرق والهاتف
عضواً

مادة (٩) : تعرض الاقتراحات التي تعدها الشركة فى شأن أجور خدمات الاتصالات الداخلية والخارجية أو تعديلها على وزير البريد والبرق والهاتف ، ويكون إقرار التعريفه واعتماده وفقاً لأحكام القوانين والنظم المعمول بها .

مادة (١٠) : تسرى على الشركة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا المرسوم أحكام قانون الشركات التجارية المشار إليه .

مادة (١١) : تعتبر أموال الشركة أموالاً عامة تتمتع بحقوق أموال الخزانة العامة وامتيازاتها ومراتبها على أموال مديني الشركة وكفلائها ، وللشركة تحصيل ديونها وحقوقها طبقاً للإجراءات التي تحصل بها أموال الحكومة وبالأولوية على ما عداها من ديون وحقوق أخرى للغير . ويكون لاطارات الشركة لدى الوحدات الحكومية المختلفة فيما يتعلق بإجراءات التسجيل العقارية أو التنفيذ، وفى مواجهة مديني الشركة وكفلائها وحقوقها لدى الغير صفة الاطارات الحكومية الرسمية . كما تعطى دعاوى الشركة ومطالباتها وإجراءاتها التنفيذية والإدارية صفة الاستعجال لدى المحاكم واللجان والدوائر وغيرها من المجالس الإدارية .

مادة (١٢) : تعد الشركة النظام الأساسي لها طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية المشار إليه وبما لا يتعارض مع ماورد فى هذا المرسوم من أحكام .

مادة (١٣) : تستمر الشركة فى تطبيق النظم والقواعد المعمول بها حالياً فى الهيئة العامة للمواصلات السلوكية واللاسلكية إلى حين صدور النظم والقواعد الخاصة بالشركة وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام هذا المرسوم .

مادة (١٤) : ينقل إلى الشركة بذات أوضاعهم الوظيفية العاملون بالهيئة العامة للمواصلات السلوكية واللاسلكية ، ويستمر العمل باللوائح المنظمة لشؤونهم إلى حين صدور لائحة بنظام العاملين من مجلس إدارة الشركة، طبقاً لأحكام قانون العمل .

مادة (١٥) : يجوز بقرار من مجلس الوزراء بيع جزء من حصة الحكومة في رأس مال الشركة أو طرحها للاكتتاب العام . ويحدد القرار نسبة وإجراءات وشروط البيع .

مادة (١٦) : يلغى المرسوم السلطاني رقم ٨٠/٤٣ المشار إليه .

مادة (١٧) : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

قابوس بن سعيد

سلطان عمان

صدر في : ٥ من ربيع الآخر سنة ١٤٢٠هـ

الموافق : ١٨ من يوليو سنة ١٩٩٩م

نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية رقم (٦٥٢)
الصادرة في ١/٨/١٩٩٩م